

التنمية المستقلة كضرورة حتمية للنهوض بالاقتصاديات العربية في ظل الظروف الراهنة

Independent development as an imperative for the advancement of Arab economies in the light of current circumstances

د. فاطنة بلقرع، جامعة الجلفة، الجزائر. yasmine.6@gmail.com

د. خيرة قرن، جامعة الجلفة، الجزائر. Garn.kheira@yahoo.com

تاريخ النشر: 2020/12/28

تاريخ القبول: //

تاريخ الاستلام: //

الملخص:

إن تجارب التنمية التي شهدتها القرن العشرين أفضت إلى قناعة راسخة مفادها أنه لا يمكن أن يكون هناك نموذج أو سياسة تصلح لأغراض التنمية في كافة الدول، الأمر الذي أدى إلى بزوغ مفهوم التنمية المستقلة باعتباره النموذج التنموي البديل الذي يأخذ بعين الاعتبار الخصائص والقدرات الذاتية لكل مجتمع، كما يقوم بتقليل الاعتماد على الخارج، وتبني قواعد علمية وتكنولوجية وطنية، فضلا عن قيام الدولة بدور نشط لا يقتصر على التحفيز والرقابة، بل يمتد إلى المشاركة في النشاط الإنتاجي، ويعد هذا النموذج سياسة جديدة لمواجهة تحديات الفقر والبطالة والديون ومشكلة التبعية. وتعتبر الدول العربية من بين الدول التي هي بحاجة لبلورة سياسات إقتصادية مستقلة، تنطلق من إمكاناتها الذاتية وتأخذ في الاعتبار الأجندات الداخلية وليس الاملاءات الخارجية، فالسياسات الاقتصادية التي كانت قائمة من قبل أدى فشلها إلى قيام الثورات في عدد من البلاد العربية، وذلك أن هذه السياسات الاقتصادية العربية كانت تتم برمجتها وفق أجندات خارجية، وحسب أولويات المؤسسات المالية الدولية، أما خطط التنمية المستقلة تكون نابعة من الاحتياجات الحقيقية للبلدان العربية، وبالتالي فإن التنمية المستقلة هي تلك الخطط والبرامج التنموية التي تعتمد على الذات في المقام الأول، وتلبي الاحتياجات التي قامت من أجلها الثورات في البلدان العربية، كالعادلة والكرامة الإنسانية.

الكلمات المفتاحية: التنمية؛ التنمية المستقلة؛ الدول العربية

ABSTRACT

The development experiences of the twentieth century have led to the firm conviction that there can be no model or policy suitable for development purposes in all countries, which led to the emergence of the concept of independent development as an alternative development model that takes into account the characteristics and abilities of each society, It also reduces dependence on the outside, adopting national scientific and technological rules, as well as the state's active role that is not limited to stimulation and control, but rather extends to participation in productive activity, and this model is a new policy to confront the challenges of poverty, unemployment, debt and the problem of dependency. The Arab countries are among the countries that need to formulate independent economic policies that proceed from their own potentials and take into account internal agendas and not external dictations. The economic policies that were in place before their failure led to revolutions in a number of Arab countries, and that is because these economic policies The Arab countries were programmed according to external agendas, and according to the priorities of the international financial institutions. As for the independent development plans, they stem from the real needs of the Arab countries. Therefore, independent development is those development plans and programs that depend on themselves in the first place, and meet the needs for which the revolutions were launched In Arab countries, such as justice and human dignity.

Keywords: development, independent development, Arab countries

المؤلف المرسل: د. فاطنة بلقرع، الإيميل: yasmine@gmail.com.6

التنمية المستقلة كضرورة حتمية للنهوض بالاقتصاديات العربية... د. بلقرع فاطنة، د. قرن خيرة

المقدمة:

تعد التنمية هدفاً سياسياً تسعى جميع الدول والحكومات إلى تحقيقها، وذلك لما تكتسبه من أهمية بالغة في التأثير على الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية منها بصفة خاصة. ووفقاً لهذه الأهمية كانت التنمية ولا تزال الشغل الشاغل للعديد من المفكرين من اقتصاديين واجتماعيين، وكذلك رجال السياسة في تبني الأساليب والمناهج اللائقة والمؤدية إلى التجسيد الفعلي لأهداف التنمية. ويرجع الاهتمام المتزايد لموضوع التنمية إلى حجم الهوة الإنمائية بين الدول المتقدمة والمتخلفة والتي نتج عنها سياسة الهيمنة والتبعية التي فرضتها الدول المتقدمة على حساب الدول المتخلفة، مما يدعو هذه الأخيرة - خاصة الدول العربية منها - إلى تزايد الاهتمام بضرورة البحث عن منهج تنموي بديل يكون هدفه النهائي قيمة الإنسان ويأخذ بعين الاعتبار ظروف البلدان العربية ويتناسب مع حجم الإمكانيات ويكون موجه إلى الداخل فكان بذلك نموذج التنمية المستقلة، فالسياسات الاقتصادية التي كانت قائمة من قبل أدى فشلها إلى قيام الثورات في عدد من البلاد العربية، وذلك أن هذه السياسات الاقتصادية العربية كانت تتم برمجتها وفق أجندات خارجية، وحسب أولويات المؤسسات المالية الدولية، أما خطط التنمية المستقلة تكون نابعة من الاحتياجات الحقيقية للبلدان العربية، ووسيلة التنمية المستقلة في الوطن العربي هي تنمية القدرات البشرية، وتأطيرها، ومشاركتها الفاعلة في الإنتاج واتخاذ القرار. ومما سبق ذكره يمكن صياغة إشكالية هذه المداخلة على النحو التالي:

كيف يمكن تحقيق التنمية المستقلة في الوطن العربي في ظل الظروف الراهنة؟ وعليه نحاول الإجابة من خلال ثلاثة محاور أساسية فيما يلي:

المحور الأول: أساسيات حول التنمية

المحور الثاني: التنمية المستقلة

المحور الثالث: نحو إستراتيجية التنمية المستقلة في الوطن العربي

المحور الأول: أساسيات حول التنمية

لقد استطاع الإنسان البدائي الحصول على أساسيات الحياة مباشرة من الأرض أو الطبيعة، ومع نمو مهارات الإنسان وقدراته اكتشف أساليب وقنوات إنتاجية جيدة مكنته من الحصول على إنتاج أكبر من هذه الأرض وبجهد أقل نسبياً عن ذي قبل، ولقد نتج عن الزيادة المستمرة للسكان فضلاً عن تقسيمهم إلى دول، تحديد المتاح من الموارد الطبيعية لكل فرد ولكل دولة، بحيث أصبح من الضروري مراعاة الندرة في الموارد والبحث عن أساليب أكثر كفاءة، وكذا تكوين رأس المال اللازم لتسيير تلك الأساليب، كل هذا بهدف تحقيق تقدم وتنمية المجتمع للارتقاء بمستوى الحياة وتحقيق الرفاهية الاقتصادية، والذي أصبح هدفاً مشتركاً بين المجتمعات القومية المعاصرة كلها، إلى أن هناك اختلاف في الوسائل المتبعة للوصول إليه، وذلك تبعاً لاختلاف السياسات التي تتبعها تلك المجتمعات القومية.

أولاً: مفهوم التنمية الاقتصادية

لقد أصبح مفهوم التنمية من المفاهيم الشائعة والكثيرة الاستعمال سواء من قبل الأفراد أو الهيئات الحكومية وغير الحكومية، واستمدت انتشارها بوصفها أداة أو وسيلة من خلالها تستطيع الدول النامية مواجهة عوامل التخلف بينها، بخصائص أو سمات المجتمعات المتقدمة.

ويمكن تعريف التنمية على أنها¹:

- لغة: هي النماء أو الازدياد التدريجي.

¹ سالمى رشيد، آثار تلوث البيئة في التنمية الاقتصادية في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع تسيير، جامعة الجزائر، (2005)، ص: 86-87.

التنمية المستقلة كضرورة حتمية للنهوض بالاقتصاديات العربية... د. بلقرع فاطنة، د. قرن خيرة

- اصطلاحاً: هي عملية متطورة، والتي تسعى إلى إحداث الهدف بطريقة سريعة ضمن خطط مدروسة، وفي فترات زمنية معينة. وتخضع للإدارة البشرية وتحتاج إلى دفعة قوية تفرزها قدرات إنسانية، بإمكانها إخراج المجتمع من حالة السبات إلى حالة الحركة والتقدم، كما أنها تتطلب حُكما تسير به نحو إلى الأفضل.

وتنقسم التنمية إلى عدة أنواع منها:

- I- التنمية الاجتماعية: هي الجهود التي تُبذل لإحداث سلسلة من المتغيرات الوصفية والهيكلية اللازمة لنمو المجتمع، وذلك بزيادة قدرة أفرادها على استغلال الطاقات المتاحة إلى أقصى حد، لتحقيق قدرا من الحرية والرفاهية للأفراد بأسرع من معدل النمو الطبيعي.
- II- التنمية السياسية: هي دراسة التنظيم الرسمي للحكومة والإدارة المركزية والمحلية ودراسة المشكلات التطبيقية في التنظيم والإجراءات بغية تحقيق التكامل بين القضايا الوضعية والقومية.
- III- التنمية الثقافية: هي التغيير الذي يحدث في الجوانب المادية وغير المادية للثقافة، بما فيها العلوم والفنون والفلسفة والتكنولوجيا والأدوات، بالإضافة إلى التغيير الذي يحدث على مستوى بنية المجتمع ووظائفه.
- VI- التنمية البيئية والمتواصلة (المستدامة): هي التي تُلبى احتياجات الحاضر دون أن تُعرض للخطر قدرة الأجيال القادمة التي من شأنها أن تقودنا إلى ممارسة النوع الصحيح من النمو الاقتصادي القائم على التنوع الحيوي والتحكم في الأنشطة الضارة بالبيئة وتجديد المواد القابلة للتجديد وحماية البيئة الطبيعية.

وأخيرا وليس آخر التنمية الاقتصادية، والتي يمكن لها التنسيق بين أنواع التنمية السابقة بل تسعى إلى تحقيقهم دفعة واحدة باعتبارها أم التنمية، وقد بذلت محاولات عديدة لتحديد معنى لها، وفي هذا الصدد نشير إلى بعض منها على النحو التالي:

1. التعريف الأول: التنمية الاقتصادية عملية تاريخية اقتصادية، تستمر فيها التحولات الاجتماعية لإنجاز هدف إستراتيجي هو تحقيق الرضا الاقتصادي والرفاه الاجتماعي والرضاء النفسي للقاعدة الشعبية العريضة، بصورة أكمل فأكمل باستمرار عن طريق تعبئة كل الجهود الشعبية والرسمية في إنجاز مشروعات متكاملة في جميع العمليات: الاستثمار، التخطيط، المعرفة، التكنولوجيا، التنفيذ، المتابعة الشعبية والرسمية، في مجالات إنتاج السلع والخدمات، وتوزيع العائدات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والروحية¹.
2. التعريف الثاني: التنمية الاقتصادية هي عمليات مخططة وموجهة تُحدث تغييرا في المجتمع لتحسين ظروفه وظروف أفرادها، من خلال مواجهة مشكلات المجتمع وإزالة العقبات، وتحقيق الاستغلال الأمثل للإمكانات والطاقات بما يحقق التقدم والنمو للمجتمع والرفاهية الاقتصادية والسعادة للأفراد².

3. التعريف الثالث: التنمية الاقتصادية هي إجراءات وسياسات وتدابير معتمدة تتمثل في تغير بنية وهيكلة الاقتصاد الوطني، والمقصود بذلك هو التغير الجوهري في العلاقات الهيكلية والبنية الذي يتميز به الاقتصاد الوطني³.

وهذا فالتنمية الاقتصادية هي عملية تكاملية تهدف إلى تحقيق الرفاه الاقتصادي والاجتماعي والثقافي للفرد والدولة، وتظهر سماتها من خلال زيادة دخل الفرد، وكذا الدخل القومي وزيادة إنتاجية العمل والتطور التكنولوجي ويمكن وصفها بأنها:

- التنمية الاقتصادية هي عملية داخلية تصدر من المجتمع ذاته ؛
- التنمية الاقتصادية ليست طريقا واحدا أو هدفا واحدا، وإنما تتعدد طرقها وأهدافها تبعا لاختلاف السياسات والإمكانيات داخل كل دولة؛

ثانيا: تطور مفهوم التنمية

من أجل تفهم طبيعة عملية التنمية، الأمر يتطلب استقراء تاريخي لتطور مفهومها وفقا لسياق تطورها الزمني المتمثل في خمس مراحل:

¹ نبيل رمزي، عدلي أبو طاحون، التنمية كيف؟ ولماذا؟، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، بدون سنة النشر، ص: 127.

² محمد شفيق، السكان والتنمية: القضايا والمشكلات، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، بدون سنة النشر، ص: 22.

³ منصور الزين، آلية تشجيع الاستثمار كأداة لتمويل التنمية الاقتصادية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر، بدون نشر تاريخ الدفعة، ص: 75.

التنمية المستقلة كضرورة حتمية للنهوض بالاقتصاديات العربية... د. بلقرع فاطنة، د. قرن خيرة

- 1- التنمية كمترادف للنمو الاقتصادي: تم التركيز في هذه المرحلة في تعريف التنمية على الجوانب المادية والاقتصادية، في إطار محاكاة مسيرة النمو الاقتصادي الذي عرفته الدول المتقدمة، حيث عرفت التنمية من معيار الدخل والتغيرات الأساسية في البنيان الاقتصادي وما صاحبه من ارتفاع إسهام قطاع الصناعة في الناتج الوطني والمساهمة الكبيرة لمواطني البلد في عملية التنمية الاقتصادية، وكذا استفادتهم بالمنافع التي تحققها التنمية والتي غالباً ما تقاس بمعدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي، إلا أن تجارب عقدي الخمسينات والستينات بينت لا محال فشل النظرة الدخلية للتنمية، حيث أن النمو والتنمية الاقتصادية ليس تعبيرين مترادفين على اعتبار أن الأول هو ديناميكية طويلة الأجل لنظام اقتصادي معين¹، بينما الثاني يشتمل على التغيرات المرافقة للنمو الاقتصادي.
- 2- التنمية الشاملة: في هذه المرحلة أخذ في الحسبان جميع أبعاد حياة الإنسان، باعتبارها عملية تغيير شامل لمختلف الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية... الخ، وتبعاً لهذا المنظور عرفت التنمية الشاملة بأنها: عملية تغيير شامل ومتكامل اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً لتحقيق نمو معجل ومستمر في الاقتصاد ومحسن لظروف ومستوى حياة الإنسان. على الرغم من ادعاء هذه النظرة الشمولية لمفهوم التنمية إلا أنها لم تتمكن من تجاوز القصور النظري لمفهوم التنمية في صيغته الأولى.
- 3- التنمية البشرية: إن مفهوم التنمية البشرية هو نتاج طبيعي لسلسلة من التعديلات والمناقشات الفكرية التي حاولت النظر للتنمية بمنظور واسع وشامل منذ الستينات وإلى غاية الثمانينات، عمدت من خلالها إلى جعل التنمية في خدمة البشر بدلاً من وضع البشر في خدمة التنمية، فعلى هذا الأساس فالتنمية تعني ضمناً إعطاء البشر صلاحية انتقاء خياراتهم بأنفسهم سواء فيما يتصل بموارد الكسب، أو الأمن.
- 4- التنمية المستدامة: عرفت التنمية المستدامة على أنها التنمية التي تلبى حاجات الحاضر دون الإضرار بقدرة الأجيال القادمة على تلبية حاجاتهم²، فالتنمية المستدامة تربط بين الاقتصاد، البيئة والمجتمع وفق إطار تحليلي متكامل الجوانب بالإمكان تصنيفه ضمن النظرات الأربعة للتنمية المستدامة: ألا وهي النظرة الاقتصادية، النظرة البيئية، النظرة البشرية والنظرة الدولية.
- 5- التنمية المستقلة: تسمى كذلك بالتنمية المعتمدة على الذات وهي نموذج تنموي يأخذ في الحسبان السمات والخصائص وكذا القدرات الذاتية لكل مجتمع.

ثالثاً: أهداف التنمية الاقتصادية

يمكن ذكر أهم أهداف التنمية الاقتصادية على النحو التالي:

- زيادة الدخل القومي إذ يُعتبر من أول أهداف التنمية الاقتصادية في البلاد النامية، بل هي أهم هذه الأهداف على الإطلاق، ذلك بأن الغرض الأساسي الذي يدفع هذه البلاد إلى القيام بالتنمية الاقتصادية إنما هو فقرها وانخفاض مستوى معيشة أهلها واطراد نمو سكانها، ولا سبيل إلى القضاء على هذا الفقر، وانخفاض مستوى المعيشة وتحاشي تفاقم المشكلة السكانية إلا بزيادة الدخل القومي، والدخل القومي الذي نقصد زيادته هنا هو الدخل القومي الحقيقي لا النقدي، أي ذلك الذي يتمثل في السلع والخدمات التي تنتجها الموارد الاقتصادية المختلفة خلال فترة زمنية معينة³، وهذا الدخل الحقيقي تعتمد زيادته على الإمكانيات المادية والفنية والبشرية التي تتمتع بها الدولة، والتي تعتبر المحدد الأساسي لمقدار هذه الزيادة.
- تحقيق السيادة والاستقلال الاقتصادي، وتعتبر هذه الأهداف عن مرحلة ما بعد الاستقلال السياسي، وقد يكون فك الارتباط النقدي بدولة أجنبية في مقدمة هذه الأهداف، وهذا ما استهدفته اقتصاديات الدول النامية في مرحلة ما بعد الاستقلال⁴ إذ سعت معظمها إلى التخلص من عقدة التبعية إلى العالم الخارجي، وبالدرجة الأولى من تبعية اقتصاديات الدول التي كانت تستعمرها، والتي حاولت أن تحل التبعية الاقتصادية محل الاستعمار التقليدي.

¹ محمود نيري، الاقتصاد المالي، مطبعة جامعة حلب، سوريا، 1979، ص: 521.

² عبد الزهر فيصل يونس، مرجعيات الفكر التنموي وامتداداتها المعاصرة، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، 2002، ص: 59.

³ كامل بكري، التنمية الاقتصادية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، (1986)، ص: 70.

⁴ وداد أحمد كيكسو، العولمة والتنمية الاقتصادية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، (2002)، ص: 108.

التنمية المستقلة كضرورة حتمية للنهوض بالاقتصاديات العربية... د. بلقرع فاطمة، د. قرن خيرة

- تقليل التفاوت في الدخل والثروات، ونجد أنه في معظم الدول النامية على الرغم من انخفاض الدخل القومي، وهبوط متوسط نصيب الفرد من هذا الدخل، فإننا نرى فوارق كثيرة في توزيع الدخل والثروات، إذ تستحوذ طائفة صغيرة من أفراد المجتمع على جزء كبير من ثروته، ونصيب عال من دخله القومي¹.

إن هذا التفاوت ينتج عنه انقسام المجتمع إلى طبقتين طبقة ذات غني مفرط وأخرى ذات فقر مدقع، وما ينتج عن هذا من أضرار اجتماعية إضافة إلى أخرى اقتصادية نتيجة انخفاض الميل الحدي للاستهلاك لدى الطبقة الغنية ولجوءها إلى الاكتناز، والذي كان سوف يحقق فائدة فيما إذا أعيد استثماره.

- تهدف التنمية الاقتصادية إلى الرضاء النفسي والتنمية السيكولوجية و التي هي من مؤشرات وعناصر الابتكار والتجديد والدافع الإنجازي والارتضاء النفسي والقناعة، والتقمص الوجداني العالي، والانتماء للجماعة والمجتمع، ومن ثم تسعى إلى خلق الشخصية النامية الفعالة التي تمثل إحدى عناصر رأس المال البشري².

- توسيع نطاق الاختيارات الاقتصادية والاجتماعية المتاحة للأفراد والأمم، وذلك عن طريق تخليصهم من العبودية والاعتمادية، وليس فقط في علاقاتهم مع الناس، بل أيضا تحريرهم من قوى الجهل والمأساة الإنسانية³، وهذا فإنها ذات بعد اجتماعي يسعى وراء تحقيق جدارة وفعالية دور الأفراد داخل المجتمع، وترسيخ القانون والترابط الاجتماعي والتناسب بين توزيع الموارد وتوزيع السكان.

- تهدف التنمية الاقتصادية إلى الإدارة الواعية و التسيير الفعال للمصادر المتاحة والقدرات الطبيعية المحدودة، وإعادة تأهيل الموارد التي تعرضت للتدهور وسوء الاستخدام مع المحافظة على حق الإنسان في بيئة نظيفة.

- التنسيق بين مختلف القطاعات (الصناعة، الزراعة، التجارة...) داخل الدولة وخارجها لتؤدي دورها وفق ما خطط لها.

وبهذا نجد أن أهداف التنمية الاقتصادية تصب كلها لفائدة تحسين الرفاه الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والثقافي للفرد، الذي يعتبر محور العملية التنموية ومحركها الأساسي في بلوغ أهدافها وحتى محددات لقياسها.

المحور الثاني: التنمية المستقلة

في ظل فشل النموذج التنموي السابق في الدول النامية والذي اتسم بالتحول نحو العولمة والاندماج في الاقتصاد العالمي، وما اقتضاه من تحرير تجاري ومالي، ظهرت الحاجة إلى البحث عن نموذج تنموي جديد لبلوغ الأهداف المرجوة، ومن هنا ظهر مفهوم التنمية المستقلة وأخذ يشغل حيزا كبيرا في الدراسات.

أولاً: مفهوم التنمية المستقلة⁴

تقوم الفكرة الرئيسية لمفهوم التنمية المستقلة من قدرة الشعوب والمجتمعات على توظيف طاقاتها ومواردها المادية والمعنوية في تلبية وتحقيق الاكتفاء الذاتي، وبما يتيح لها بناء اقتصاد قوي غير تابع، قادر على مواجهة الرهانات التي تفرضها العولمة فهي بهذا تعني الاعتماد على النفس أو الذات⁵، إلى الحد المؤدي للخروج من التبعية وفك الارتباط مع العالم الخارجي دون أن يعني ذلك العزلة أو القطيعة معه وهو مضمون استقلالية التنمية، إذ ضرورة إعطاء الأهمية اللازمة لمقتضيات تنمية وطنية شاملة وإخضاع العلاقات الخارجية لمقتضيات هذه الخطة على عكس إستراتيجية التكيف القائمة على الانخراط في الاتجاهات السائدة على الصعيد الدولي ومحاولة الاستفادة منها، كما أن الاعتماد على الذات حسب لا يعني الاكتفاء بتقليص اللجوء إلى الخارج بل يعني تعظيم الاستفادة من الموارد الوطنية والعمل على تنميتها وترشيدها استخدامها بما يعزز تحقيق النمو الاقتصادي ويزيد من درجة الإشباع للحاجات الأساسية⁶.

¹ كامل بكري، التنمية الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص: 73.

² محمد نبيل جامع، اجتماعات التنمية الاقتصادية، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، (2000)، ص: 69.

³ ميشيل تودارو، تر: محمود حسن حسني، محمود حامد محمود، التنمية الاقتصادية، دار المريخ للنشر، السعودية، (2006)، ص: 59.

⁴

⁵ شاكر اليساوي، النمو- التنمية- التنمية المستقلة، عن موقع www.kefaya.com

⁶ عبد الزهر فيصل يونس، مرجع سابق، ص: 127.

التنمية المستقلة كضرورة حتمية للنهوض بالاقتصاديات العربية... د. بلقرع فاطنة، د. قرن خيرة

على ضوء ما تقدم نخلص القول إلى أن التنمية المستقلة هي نموذج تنموي جديد يهدف إلى محاربة الفقر والجهل والبطالة، وكسر قيود التبعية في ضوء فسخ المجال أمام القوى الذاتية لهذه المجتمعات، ويمكن صياغة التعريف التالي للتنمية المستقلة على النحو الآتي "هي تلك العملية التي تتضمن فعلاً ديناميكياً بعيد الأمد يتناول بالتغيير حالات الكفاءة الإنتاجية والعدالة الاجتماعية والعلاقات البنائية كافة، بما يكفل تعظيم القدرات الذاتية للبلد بشكل منفرد أو ضمن تكامل إقليمي أو قومي وبما يؤمن استقلالية القرار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، بعيد قدر الإمكان عن أي تأثيرات خارجية"¹

ثانياً: أبعاد التنمية المستقلة

تأخذ التنمية المستقلة أربعة أبعاد أساسية هي:

- 1- **البعد الاقتصادي:** ويقصد به تحقيق معدلات نمو اقتصادي من خلال تنويع وتطوير هيكل الإنتاج الوطني في ظل تقوية البنى الأساسية وتعزيز الترابط الأمامي والخلفي بين قطاعي الزراعة والصناعة وبما يحسن القدرات التنافسية لدى التعامل مع الخارج، أما فيما يخص التمويل لمختلف القطاعات الاقتصادية فسيتم اللجوء إلى تعبئة الادخار الوطني وتشجيع الاستثمار الخاص المحلي مع تقليص اللجوء والاعتماد على مصادر التمويل الخارجي "القروض والاستثمارات الأجنبية" المرتبطة في الغالب بشروط.
- 2- **البعد البيئي:** وينطلق من فكرة أساسية مفادها أن الاستغلال والاستنزاف غير الرشيد للموارد الطبيعية سينجم عنه آثار ضارة على التنمية وعلى الاقتصاد ككل، لهذا فإنه ينبغي أن تنص السياسات التنموية على احترام مقومات البيئة التي يعيش فيها الإنسان وأن تعمل على تلبية الاحتياجات الضرورية للجيل الحالي من دون المساس بحق الجيل القادم.
- 3- **البعد البشري:** تنظر التنمية المستقلة إلى البشر على أنهم الثروة الحقيقية للمجتمع وأن التنمية البشرية ما هي إلا عملية توسيع الخيارات لذا فمضمون التنمية المستقلة ينصرف إلى تلبية الحاجات البشرية من تعليم توفير صحة، محاربة الفقر، ضمان حق التعبير والمشاركة في اتخاذ القرار في ضوء إستراتيجية تنظر إلى الإنفاق على ما سبق ذكره هو تنمية للموارد لا استنزاف لها.
- 4- **البعد الدولي:** يرتبط بطبيعة النظام الاقتصادي العالمي والعلاقات شمال جنوب وجنوب جنوب من خلال العمل على دعم مختلف أشكال التعاون الاقتصادي الإقليمي بين دول الجنوب، بالشكل الذي يعزز مواقفها التفاوضية فيما يخص مجالات التجارة والاستثمار... الخ.

ثالثاً: ركائز التنمية المستقلة²

يمكن تحديد ركائز التنمية المستقلة كما يلي:

- 1- إحداث زيادة كبيرة في معدل الادخار المحلي شرط لا غنى عنه لاستقلالية التنمية مهما ترتب على ذلك من تضحيات ومشاق، فالتنمية التي قدر لها الاستمرار والتواصل هي تلك التي قامت على المدخرات الوطنية وتراكم رأس المال الوطني
- 2- للدولة والتخطيط دور حاكم في نجاح التنمية المستقلة: إن خبرات التنمية على امتداد التاريخ تشير إلى أن الدولة كان لها دور محوري في تحريك قوى التنمية، بل وفي صنع التنمية ذاتها. ولكن دور الدولة لا يكون تنموياً بحق إذا اقتصر على التوجيه والتحفيز وعلى تهيئة المناخ الاستثماري وتحسين البنية الأساسية. بل يلزم أن يضاف إلى هذه المهام أربع مهام لا غنى عنها:
أ- ضبط الاستهلاك والاستيراد بغية رفع معدل الادخار المحلي رفعاً محسوساً.
ب- السيطرة على الفائض الاقتصادي ومركزته، وهو ما لا يعنى بالضرورة أن يكون مملوكاً بالكامل للدولة، وإن كان قدر من الملكية العامة ضروري لتحقيق أهداف التنمية المستقلة، ولكن المقصود بالسيطرة والمركزة هو عدم تشتيت وبعثرة الفائض الاقتصادي وعدم انفراد الأطراف أو المواقع التي نشأ فيها بقرارات استخدامه حسب تفضيلاتهم الخاصة، ومن ثم تجميع هذه الفوائض أو النسبة الكبرى منها في وعاء واحد تكون للدولة سلطة التأثير في استخداماته بما يتفق ومتطلبات بناء التنمية المستقلة.
ج- الاشتراك المباشر للدولة في مجال الإنتاج والاستثمار الإنتاجي.

¹ شاكر اليساوي، مرجع سابق.

التنمية المستقلة كضرورة حتمية للنهوض بالاقتصاديات العربية... د. بلقرع فاطنة، د. قرن خيرة

د- النهوض بالقدرة العلمية والتكنولوجية الوطنية ، وتأمين تكامل النشاطات العلمية والتكنولوجية الوطنية مع متطلبات البرنامج المتكامل للتصنيع والتنمية الشاملة.

3- المشاركة الديمقراطية والتوزيع العادل للثروة والدخل شرط لنجاح التنمية المستقلة: يعتبر نموذج التنمية المستقلة أن المشاركة الشعبية في اتخاذ القرارات ومتابعة تنفيذها هي المدخل الصحيح لتوليد الطاقة المعنوية أو الشحنة الروحية التي لا تتحقق التنمية بدونها، وذلك فضلا عن أن هذه المشاركة حق من الحقوق الأساسية للإنسان.

4- توسيع مجالات التعاون بين دول العالم الثالث " جنوب، جنوب " بما يحقق تنمية القدرات الذاتية لهذه الدول في مجالات التجارة، الإنتاج، التكنولوجيا، ويعزز قدراتها التفاوضية مع المنظمات الدولية فيما يخص قضايا التجارة، الديون، الاستثمار والملكية الفكرية... الخ.

5- الارتقاء بالعنصر البشري وتطوير قدراته وفسح المجال أمامه في المشاركة الفعالة في الإنتاج وصنع القرار وتحقيق العدالة الاجتماعية من خلال التوزيع العادل للثروة.

المحور الثالث: نحو إستراتيجية التنمية المستقلة في الوطن العربي

بدأت الدول العربية عملية التخطيط التنموي منذ الاستقلال في خمسينيات وستينيات القرن الماضي، وقد مرت عملية التخطيط بمراحل ثلاثة، الأولى كانت خلال الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي حيث كان التخطيط شاملا وزاد تدخل الدولة وملكيته للموارد الاقتصادية وضعف دور القطاع الخاص، وهذا هو الفكر التنموي الذي كان سائدا في العالم آنذاك. ومع بداية الثمانينات من القرن الماضي انتقلت الدول العربية إلى مرحلة التصحيح الهيكلي التي فرضت في بعض الأحيان أو اقترحت في أحيان أخرى وقد قامت على مبدأ تحرير الأسواق والاعتماد على آلية السوق وتحرير الأسعار. إلا أنه لم يثبت نجاح التخطيط الشامل وبرامج التصحيح الهيكلي في تحقيق التنمية الشاملة حيث كان التركيز على تحقيق معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي تزيد عن معدل النمو السكاني فلم تنقص معدلات الفقر وزادت في بعض الأحيان. ثم ظهر ما سمي بأهداف الألفية للتنمية والتي تكونت من القضاء على الفقر وتعميم التعليم وتحسين الصحة.....، فدخلت معظم الدول العربية في مرحلة ثالثة للتنمية ترمي إلى تحقيق أهداف الألفية، والتي بدأت مع بداية القرن الحالي. في كل المراحل الثلاث كانت الدول العربية تابعة للإرادة الخارجية في قراراتها التنموية من حيث تحديد غاياتها التنموية وتعيين وسائلها. لقد آن الأوان للدول العربية أن تتخلص من التبعية والاستغلال وما يرتبط بهما من فقر وجهل واغتيال للحرية، عن طريق تحرير قراراتها التنموية من السيطرة الأجنبية وإتباع التنمية المستقلة المعتمدة على الذات.

أولا: صعوبات التنمية المستقلة في الوطن العربي

إن تبني نموذج التنمية المستقلة في البلاد العربية عمل ليس بالسهل (وليس بالمستحيل) وتعرضه عوامل معوقة كثيرة، كما ينطوي تطبيقه على العديد من الصعوبات.

1. معوقات التنمية المستقلة في الدول العربية:

تتأثر التنمية في الدول العربية بعوامل معوقة كثيرة أهمها:

أ. عدم الاستقرار السياسي:

يتفاوت عدم الاستقرار السياسي من التغيير السريع في الحكومات أو التوجهات الحكومية وأولوياتها بحيث يتغير التزام الحكومات المتتالية بالأهداف التنموية والخطط التنموية، بالإضافة إلى عدم التزام القيادة السياسية بالتنمية التزاما مدعوما بالعمل الجاد واتخاذ القرارات المساعدة والداعمة لإرساءها.

التنمية المستقلة كضرورة حتمية للنهوض بالاقتصاديات العربية... د. بلقرع فاطنة، د. قرن خيرة

ب. ضعف المؤسسات:

قد ورثت الدول العربية من فترة الاستعمار مؤسسات ضعيفة بشكل عام تهتم بتقديم الخدمات الاجتماعية وحفظ الأمن وجمع الإيرادات، لكنها لم تكن قادرة على إدارة عملية التنمية، بل كانت عائقاً في كثير من الأحيان أمامها، حيث نجد مؤشر محاربة الفساد لسنة 2009 (الذي يصدر من البنك الدولي والذي تتراوح قيمته ما بين 2.5 للتعبير عن التطور المؤسسي و-2.5 الذي يعبر عن ضعف محاربة الفساد) سالب بالنسبة لأغلبية الدول العربية والدول القليلة التي مؤشرها موجب فهو لا يتعدى الواحد إلا في دولتي قطر (1.64)، والإمارات (1.04).¹

وعند قياس المؤسسات العربية باستخدام مؤشر التعبير والمساءلة (الذي يصدر كذلك عن البنك الدولي) يبدو ضعف المؤسسات في الدول العربية كبيراً حيث أن قيمة المؤشر كانت سالبة لجميع الدول العربية من سنة 1996 إلى سنة 2009² ولم تتغير بعد ذلك. إلى جانب هذين العاملين هناك عوامل معوقة أخرى للتنمية في الدول العربية تتراوح من ضعف وعجز التخطيط في كثير من الأحيان، وضعف أو عدم وجود التمويل المناسب وعدم توفر العمالة الفنية المدربة،.....

2. صعوبات تطبيق التنمية المستقلة في الدول العربية

إلى جانب المعوقات. السالفة الذكر. التي تواجه التنمية المستقلة في الدول العربية هناك آثار وعواقب صعبة يُتوقع نجوماً عند تطبيق هذا النموذج وضحاها الدكتور إبراهيم العيسوي كما يلي:³

1. فإذا كان من أولويات التنمية المستقلة البدء من الاحتياجات الإنسانية لغالبية السكان، وإحداث التغيرات الهيكلية في الاقتصاد الوطني وعلاقاته الخارجية التي تمكن من تنشيط حركة التصنيع وتحركها في اتجاه إشباع هذه الاحتياجات، فإن ذلك سيترتب عليه تقييد للمعروض من السلع والخدمات التي لا تنتمي لهذه الطائفة من الاحتياجات من جهة، وفرض حالة من التقشف الضروري لتوفير المدخرات المحلية اللازمة لتمويل الجانب الأكبر من الاستثمارات المطلوبة لإحداث التغيرات الهيكلية وتنشيط وتعميق التصنيع من جهة أخرى. وكلا الأمرين قد يثير صعوبات مع بعض فئات من السكان. وذلك بالنظر إلى الحرية غير المسبوقة في تدفق المعلومات عبر الحدود، وإطلاع سكان الدول النامية على كل جديد ومستحدث من المنتجات في الدول المتقدمة، وتعرضهم لضغوط وإغراءات إعلانية ضخمة من أجل شراء هذه المنتجات التي يمكن موضوعياً الاستغناء عنها خاصة في المراحل المبكرة للتنمية. كما قد تثور صعوبات مع بعض رجال الأعمال وغيرهم من ذوى المصالح في استمرار الإعلانات التي أصبحت مصدراً مهماً لتمويل أجهزة الإعلام الخاصة والعامة على السواء.
2. وإذا كان من أركان التنمية المستقلة إعمال سياسات تجارية وصناعية انتقائية وتمييزية للحد من استيراد بعض المنتجات. ولدعم أنشطة بعينها وصناعات بذاتها، ولجذب أنواع من الاستثمار الأجنبي دون غيرها، ولتقييد حرية المستثمر الأجنبي في تحويل أرباحه أو إلزامه بشروط خاصة بالمحتوى المحلي لمنتجاته، ودعم بعض الصناعات الإستراتيجية والواعدة، ودعم الصادرات، وما إلى ذلك من السياسات التي قد يؤدي إتباعها إلى الدخول في صدام مع منظمة التجارة العالمية ومع الدول الصناعية المتقدمة، فإن عواقب هذا الصدام غير مأمونة، وقد تشمل فرض عقوبات، وقد تصل إلى خروج أو إخراج الدول المعنية من منظمة التجارة العالمية، وقد تصل إلى فرض حصار اقتصادي. وتزداد احتمالات التعرض لمثل هذه العقوبات إذا لم تكن هناك تكتلات من دول الجنوب تدافع عن الدولة التي تلجأ لهذه السياسات لتعزيز فرص تنميتها، أو إذا لم تكن هذه التكتلات الجنوبية مستعدة للاعتراض على الممارسات العقابية أو الانتقامية من جانب الدول الصناعية المتقدمة، والتهديد بالخروج من منظمة التجارة العالمية في حال إصرار هذه الدول على مثل هذه الممارسات، أو إذا لم يكن التعاون فيما بين دول الجنوب قد تطور على النحو الذي يتيح بدائل للتجارة والاستثمار في داخل الجنوب ذاته من جهة، ويؤدي إلى تقليل اعتماد الجنوب على الشمال من جهة أخرى.

¹. البنك الدولي (<http://info.worldbank.org/governance/wgi/index.asp>)

². نفس المرجع.

³. إبراهيم العيسوي، نموذج التنمية المستقلة البديل لتوافق واشنطن وإمكانية تطبيقه في زمن العولمة.

التنمية المستقلة كضرورة حتمية للنهوض بالاقتصاديات العربية... د. بلقرع فاطنة، د. قرن خيرة

3. وإذا كان مما ينطوي عليه النموذج البديل إعادة توجيه هيكل الإنتاج وتعديل مسار التصنيع في اتجاه إشباع الحاجات الأساسية للسكان ، وتعميق التصنيع من أجل رفع مستوى الاعتماد على الذات وتأمين اطراد التنمية ، فإن ذلك يفترض حرية القرار الوطني في استخدام الموارد وتخصيصها، وهو ما يفترض بدوره السيطرة الوطنية على الموارد والثروات الطبيعية للبلاد ولاشك أن السعي لتحقيق هذه السيطرة سوف يصطدم مع مصالح الشركات الأجنبية التي استحوذت على بعض الأصول الوطنية سواء من خلال الخصخصة أم من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر ، فضلا عن الاصطدام مع الأفراد والشركات المحلية التي تشابكت مصالحها مع مصالح هذه الشركات الأجنبية . والاصطدام مع الشركات الدولية قد يستثير الدول الصناعية المتقدمة . ومن هنا قد يتحول الصدام بين الدولة النامية وهذه الشركات، إلى صدام بينها وبين الدول الأجنبية ذات العلاقة معها

ثانيا: شروط تطبيق التنمية المستقلة في الوطن العربي

إن تطبيق نموذج التنمية المستقلة في الدول العربية ومواجهة الصعوبات عند التطبيق وما بعد التطبيق يعتمد على:

1. اقتناع الإدارة العليا في البلاد العربية بضرورة التنمية المستقلة وأنها البديل التنموي الجدير بمحاولات جادة لتطبيقه ومهما تطلب ذلك من تضحيات، هذا ما ينطوي على تغيير جذري في التوجهات والسياسات لنخب الحاكمة حاليا وإقصاءها وحلول نخب جديدة تؤيد التنمية المستقلة وهذا ما تلوح ملامحه في كل من تونس ومصر.

2. تفجير الطاقة والشحنة الروحية الكامنة لدى المواطنين، ومن الواضح أن هذا الوقت بالنسبة للبلاد العربية مناسب لما تتضمنه الثورات الشعبية التحررية من قناعات وإصرار للشعوب العربية على محاربة التبعية والاستبداد وللمساواة، وما ترتب على هذه الثورات من حماس وتعبئة للطاقات الشابة، إن هذه الطاقة المعنوية والحماس يجعلهم يضحون بالكثير من متع الحياة وملذاتها (بعض ألوان الاستهلاك، التقشف،...) من أجل إعادة بناء الأمة وانطلاقها على طريق النهضة ، يبقى على الحكومات أن ترسم لهم خطط السير نحو تحقيق الأهداف التنموية الكبرى .

3. القيام بإصلاحات ضرورية أهمها:

- تحسين رأس المال البشري (تعليم تدريب تطوير المهارات ، وتوفير الخدمات الصحية)

- توفير بنية أساسية أفضل (طرق ، اتصالات .. الخ)

- إصلاح القطاع المالي (لتوفير التمويل للقطاع الخاص وللفقراء) ، مع برامج خاصة لتيسير حصول صغار المنتجين والفقراء على الائتمان بتكلفة يمكن لهم تحملها

- توفير المعونات الفنية للمزارعين ولغيرهم من صغار المنتجين

- توافر أسواق تعمل بكفاءة في مجال التأمين، مع تسهيل فرص الحصول على الخدمات التأمينية (لتقليل المخاطر المتعلقة بتقلبات الدخل)

4. الوعي بالصعوبات المتوقعة والضغط المحتمل من طرف الدول المتقدمة التي ستتضرر من السياسات التجارية والصناعية لنموذج التنمية المستقلة والتي ستصل ضغوطها إلى حد فرض حصار اقتصادي، ولذلك يجب الوقاية ضد هذه الممارسات الضارة واتخاذ الاحتياطات اللازمة لمواجهتها عندما تقع، ولعل أفضل سبيل لمواجهتها هو إقامة تكتلات إقليمية للدول العربية أو دول الجنوب بصفة عامة تضمن بجدية التعاون فيما بينها وتنوع في أشكال هذا التعاون (الإنتاج المشترك، التكنولوجيا،) ولا تعتمد على تحرير التجارة فقط .

التنمية المستقلة كضرورة حتمية للنهوض بالاقتصاديات العربية... د. بلقرع فاطمة، د. قرن خيرة

خاتمة:

لقد كانت نتيجة محاولة الدول العربية التنمية مندمجة في الاقتصاد العالمي تحت نمط السوق الحرة، هي ضعف النمو الاقتصادي وانتشار الفقر والبطالة وتفاقم توزيع الدخل والثروة وتردي اكتساب المعرفة واغتيال الحرية، هذه النتيجة تستوجب من الحكومات العربية إيجاد حلول تنموية تتلاءم مع مستوى تطورها الاقتصادي ومواردها وإمكانياتها، وأحسن الحلول هو تبني التنمية المستقلة التي تعني توفير أكبر قدر من حرية الفعل للإرادة الوطنية المستندة لتأييد شعبي حقيقي في مواجهة المؤسسات المالية والاقتصادية الدولية وتأمين مستوى معقول من السيطرة الاجتماعية على شروط تجدد الإنتاج، وتسخير العلاقات الخارجية لخدمة مصالح التطور الداخلي، وإشباع الحاجات الأساسية للمواطنين وبناء هيكل اقتصادي متطور ذي تشابكات قوية بين قطاعاته المختلفة، مع اعتماد التنمية بصورة رئيسية على القوى الذاتية للمجتمع وفي مقدمتها القدرات البشرية والمدخرات الوطنية، وهذا عمل ليس بالسهل يولد تحديات عظيمة للدول العربية مجابهتها تستوجب التكامل الاقتصادي العربي الجاد والتعاون مع دول الجنوب لمواجهة التحديات الخارجية جماعيا.

إن إيجاد منطقة تكاملية عربية تعتبر ضرورة اليوم أكثر من أي وقت مضى وخاصة وأن حالة الخمول وفتور الهمم أخذت في الانحسار مؤخرا تحت تأثير ظهور تأثير قيادات جسورة وأكثر انحيازاً لمصالح شعوبها في عدد من الدول العربية.

قائمة المراجع:

- 1- إبراهيم العيسوي، نموذج التنمية المستقلة البديل لتوافق واشنطن وإمكانية تطبيقه في زمن العولمة.
- 2- البنك الدولي (<http://info.worldbank.org/governance/wgi/index.asp>).
- 3- سالي رشيد، آثار تلوث البيئة في التنمية الاقتصادية في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع تسيير، جامعة الجزائر، 2005.
- 4- شاكر اليساوي، النمو- التنمية- التنمية المستقلة، عن موقع www.kefaya.com
- 5- عبد الزهر فيصل يونس، مرجعيات الفكر التنموي وامتداداتها المعاصرة، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، 2002.
- 6- كامل بكري، التنمية الاقتصادية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1986.
- 7- محمد شفيق، السكان والتنمية: القضايا والمشكلات، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، بدون سنة النشر.
- 8- محمد نبيل جامع، اجتماعات التنمية الاقتصادية، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2000.
- 9- محمود نيري، الاقتصاد المالي، مطبعة جامعة حلب، سوريا، 1979.
- 10- منصور الزين، آلية تشجيع الاستثمار كأداة لتمويل التنمية الاقتصادية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر، بدون نشر تاريخ الدفعة.
- 11- ميشيل تودارو، تر: محمود حسن حسني، محمود حامد محمود، التنمية الاقتصادية، دار الميخ للنشر، السعودية، 2006.
- 12- نبيل رمزي، عدلي أبو طاحون، التنمية كيف؟ ولماذا؟، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، بدون سنة النشر.
- 13- وداد أحمد كيكسو، العولمة والتنمية الاقتصادية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2002.